مناقشات مجلس المبعوثان العثماني للاحتلال الإيطالي لليبيا (١٩١١-١٩١٢م)

بين الديمقراطية والدكتاتورية

أ.م.د. نادية ياسين عبد(*)

مدخل

عَقِب الثورة التي قادتها جمعية الاتحاد والترقّي مع بداية تموز عام ١٩٠٨م، نجح الاتحاديون في فرض إعادة العمل بالدستور العثماني الصادر عام ١٨٧٦م بعد تعطيلٍ دام أكثر من ثلاثين عاماً[١]، فنشرت الصحف العثمانية في صبيحة يوم الجمعة الموافق ٢٤/ تموز/ ١٩٠٨م الإرادة السلطانية بإعادة العمل بالدستور والدعوة لإجراء الانتخابات[٢].

اختار الاتحاديون تبنّي نفس الدستور (القانون الأساسي) الذي تمَّ وضعه في المرحلة الدستورية الأولى[٣] في الدولة العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨م)، وأُعيد نشره في أيلول ١٩٠٨م، وبموجب الدستور تشكَّلت هيئتان تكوِّنان ما يُعرف بمجلس الأُمة، الأولى هي مجلس الأعيان، يتم تعيين أعضائه من لدن السلطان، والثانية مجلس المبعوثان الذي يكون انتخابياً لممثلين عن الدولة العثمانية[٤].

جرى انتخاب أعضاء مجلس المبعوثان على مرحلتين، شارك في المرحلة الأولى كلَّ العثمانيين من الذكور ممَّن لا تقل أعمارهم عن الخمسة وعشرين عاماً، لانتخاب مقترعي المرحلة الثانية بواقع شخص واحد عن كلِّ (٥٠٠) إلى (٧٥٠) شخص، وقام هؤلاء بدورهم بانتخاب نوَّاب مجلس المبعوثان وفق العدد المُحدَّد لكلِّ دائرةٍ انتخابية[٥].

أُقيمت الانتخابات في شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام ١٩٠٨م في أجواءٍ تمتع بها الاتحاديون بشعبيةٍ كبيرة في ظلِّ شعاراتهم بالحرية والإخاء والمُساواة، ومع أنَّ الانتخابات أسفرت عن مجلس مبعوثان، لم يكن الاتحاديون عنصراً غالباً عليه، لكن نوَّاب المجلس كانوا في العموم ممَّن حظوا بقبول وتأييد جمعية الاتحاد والترقّي، وكانوا من المُساندين لها[٦].

(*) جامعة بغداد / كلية الآداب. dr.nadiayaseen@yahoo.com

على الرغم من النفوذ الذي تمتعت بهِ جمعية الاتحاد والترقِّي داخل مجلس المبعوثان، سرعان ما بدأت تنمو معارضة منظَّمة داخل المجلس، في ظلِّ الأحداث السياسية التي شَهِدتها إسطنبول والتغير السريع للوزارات[٧]، والخلاف حول العديد من القضايا التي جرى مناقشتها داخل أروقة مجلس المبعوثان، والأهم من ذلك الخلاف على النَّهج السياسي المركزي الذي سعى الاتحاديون إلى فرضهِ في الدولة العثمانية، مقابل المعارضة الرافضة لهذا النَّهج الداعية للامركزية. فشَهِدت العملية السياسية في الدولة العثمانية تشكيل العديد من الأحزاب، التي أخذت طابع المعارضة نوعاً ما للاتحاد والترقِّي، كان من أبرزها حزب الأحرار المعتدل الذي تأسَّس في تشرين الثاني من عام ١٩٠٩م، وكان للعرب دور قيادي فيه، وما لبث هذا الحزب أنْ اندمج بآخر كان أكثر صراحةً في طابعهِ المعارض، هو حزب الحرية والائتلاف الذي تأسَّس في نهاية عام ١٩١١م[٨]. وكان للكتلة البرلمانية بشقِّيها المؤيد والمعارض للحكومة دور فاعل في مناقشة الكثير من القضايا التي مرَّت بها الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة، لعلَّ من أبرزها الاحتلال الإيطالي لليبيا.

الاحتلال الإيطالي لليبيا (١٩١١م)

حاولت إيطاليا بعد تحقيق وحدتها في عام ١٨٦١م أنْ يكون لها مكان في السباق الاستعماري بين الدول الأوربية، وسعت منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى تعزيز صلاتها الاقتصادية والثقافية مع ليبيا، فبدأ بنك روما بتوجيه أنظاره إلى ليبيا منذ العام ١٩٠٥م، وافتتح رسمياً فرع له في طرابلس الغرب في نيسان ١٩٠٧م، وسرعان ما أسَّس البنك فروعاً ووكالاتٍ تجارية تابعة له في عددٍ من المدن الليبية، وامتد نشاطه إلى المجالين الزراعي والصناعي في ليبيا[٩].

عمَدت إيطاليا إلى التمهيد للاحتلال المباشر لليبيا بتهيئة الرأي العام الإيطالي، من خلال حملةٍ إعلاميةٍ مصحوبة بجهدٍ دبلوماسي، نشط مع كلٍّ من فرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا والنمسا؛ لكسب تأييدهم أو حيادهم على الأقل[١٠]. وبعد أنْ نجحت إيطاليا في تحقيق التأييد الدولي من خلال المُساومات الاستعمارية، وأكملت استعدادها العسكري وتهيئة أسطولها الحربي[١١]، وجَّهت مذكِّرتي احتجاج إلى الحكومة العثمانية في الثالث والعشرين والخامس والعشرين من أيلول ١٩١١م ادَّعت فيها تعرض أمن رعاياها في ليبيا للخطر، وطالبت بإخراج القوات العثمانية من ليبيا، وإعطاء إيطاليا صلاحياتٍ واسعة في ليبيا[١٢]. ومن دون انتظارٍ للرد العثماني على مذكِّرتيها بادرت إيطاليا إلى توجيه إنذار إلى الحكومة العثمانية استلمه الصدر الأعظم إبراهيم حقِّي باشا[١٣] في الثامن والعشرين من أيلول ١٩١١م أعطت فيه أربع وعشرين ساعة مدَّةً للرد، وادعوا فيه أنَّ الحكومة العثمانية تُعرقل مصالح الإيطاليين في ليبيا، وتُهدد أمن رعاياها وأمن إيطاليا نفسها، وانتقدت ضعف النظام في ليبيا، وفشل الحكومة العثمانية في تحقيق الأمن والتقدم فيها[١٤].

كان الإنذار الإيطالي بمثابة صدمة لحقِّي باشا الذي لم تكن حكومته مستعدة، في ظلِّ كلِّ المشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة العثمانية[١٥]، للدخول في حربٍ صريحة مع إيطاليا، كما كان مدركاً أنَّ الدولة العثمانية ستكون هي الخاسرة في أيِّ مواجهةٍ مع إيطاليا، وقد عبَّر عن قلقه لأحد المُقربين له، بقولهِ: «إنَّها مشكلة يجب

حلَّها في أربع وعشرين ساعة، إمَّا أنْ نترك ولاية عظيمة، أو نقتحم معركة مجهولة العواقب وربما تكون نتيجتها كارثة، لقد أُخرجنا من الجزائر ومن تونس وأخيراً من مصر، والآن ستضيع إيالة أخرى من أيدينا (طرابلس الغرب)، ومعنى الحرب مع إيطاليا إعطاء الفرصة لها لتدمير سواحل ليبيا»[١٦].

سارع حقِّي باشا إلى عرض الإنذار على السلطان العثماني مُحَمَّد الخامس (١٩٠٩-١٩١٨م)، وعلى رئيس مجلس الأعيان سعيد باشا الذي أعرب عن رأيهِ بأنَّه: "إذا علمنا أنَّه لا يمكن الحرب ولا التسليم، فهل يمكن إيجاد حل وسط بين الحرب والتسليم"[١٧]، وهو ما أوحى إلى حقِّي باشا للعمل على إيجاد هكذا حل، وكانت أولى خطواتهِ بالرد العثماني للإنذار الإيطالي ضعيفاً ومتخاذلاً إلى حدٍّ ما، سعى من خلالهِ إلى استرضاء الحكومة الإيطالية، إذ حمَّلت فيه الحكومة العثمانية مسؤولية التراجع في ليبيا إلى الحكومات السابقة، وأنكرت أيَّ توجهٍ من جانبها لإعاقة المصالح الإيطالية في ليبيا، وأعربت عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة الإيطالية، وتقديم امتيازات وتسهيلات اقتصادية لهم في ليبيا[١٨].

على الرغم ممَّا تضمنه رد الحكومة العثمانية من تنازل فإنَّ الحكومة الإيطالية رفضت القبول بهذا الرد، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في التاسع والعشرين من أيلول ١٩١١م، وظهر أسطولها في اليوم نفسهِ أمام مدينة طرابلس مطالبةً بتسليمها المدينة خلال أربع وعشرين ساعة، وفي الثالث من تشرين الأول بدأ بالفعل قصف المدينة، وإزاء قرار القوات العثمانية بالانسحاب إلى المناطق الداخلية، تمكَّنت القوات الإيطالية من احتلال المدينة في غضون حوالي أسبوع، في الوقت الذي استمرت فيه عملياتها العسكرية لاحتلال بقية المدن الليبية خصوصاً بنغازي[١٩].

بالمقابل لم تكن القوات العثمانية بإمكانياتها المتواضعة وأسلحتها المحدودة قادرةً على مواجهة القوات الإيطالية مواجهة حقيقة، وكان هذا أهم سبب لانسحاب القوات العثمانية، أمام التفوق البحري الإيطالي في البحر المتوسط، وعجز الحكومة العثمانية عن تحريك قواتها فيه، وكان أبرز ما قامت بهِ الحكومة العثمانية هو التنسيق مع القوات المحلية وإرسال نُخبة من خيرة ضبَّاطها، أمثال الضابط الشهير أنور، أحد أقطاب الثلاثي الاتحادي، ومصطفى كمال، الذي تولَّى قيادة تركيا الحديثة فيما بعد إلى ليبيا، لتولِّي قيادة قوات المقاومة هناك[٢٠]. ونتيجة الانتصارات التي حقَّقتها إيطاليا، والتراجع بالموقف العثماني، بادر الصدر الأعظم إلى تقديم استقالتهِ وكلَّف سعيد باشا بتشكيل الوزارة عوضاً عنه، كما تمَّ دعوة مجلس المبعوثان للانعقاد لمناقشة الاحتلال الإيطالي لطرابلس.

دعوة مجلس المبعوثان للانعقاد في ١٤/تشرين الأول/١٩١١م

جرت أحداث الحرب في وقتٍ كان البرلمان العثماني بمجلسيه الأعيان والمبعوثان يتمتع بإجازتهِ السنوية بموجب الدستور، التي بدأت في أوائل شهر حزيران وكان المُقرر أنْ تستمر إلى الرابع عشر من تشرين الثاني لتبدأ السنة الرابعة من الدورة الأولى للمجلس، وعَقِب أيامٍ من إعلان إيطاليا الحرب، تمَّ استدعاء المجلسينِ للاجتماع في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩١١م، أي قبل حوالي شهر من موعد عقد جلساتهِ، لمناقشة الأوضاع الجديدة.

كان من الطبيعي أنْ تُهيمن قضية الغزو الإيطالي لليبيا على أجواء مجلس المبعوثان، وهو ما كان واضحاً منذ كلمة السلطان التي افتتح بها الاجتماع الأول للمجلس في الرابع عشر من تشرين الأول، والتي وضَّح فيها ظروف الإنذار وإعلان الحرب من جانب إيطاليا وغزوها لطرابلس وبنغازي، مؤكِّداً «إنَّ الإيطاليين لم ينظروا إلى حقوقنا المشروعة، ولم يحترموا عادات شعبنا... وإنَّ الدولة العثمانية تود من جهة استمرار السلم العالمي، وترغب من جهةٍ أخرى تطبيق العدالة والرُّقي حسب أصول المشروطية، واستكمال أسباب المدنيَّة بما يسمح بهِ الوقت والإمكانات... وإنني مطمئن لما يمكن بذله من جهد سواءٌ من الحكومة والمجلس أو من عموم الشعب»[٢١].

عقب خطبة السلطان قام نائب طرابلس صادق ابن الحاج ومحمود ناجي بك بتقديم تقرير لمجلس المبعوثان حمَّلا فيه مسؤولية الأحداث في طرابلس لحقِّي باشا ووزارتهِ، مؤكِّدين على أنَّ الغزو الإيطالي كان لبلدٍ مسلم لا يوجد فيه مَن ينتمي إلى دينٍ آخر، كما لا يوجد بين الليبيين مَن يرفض أو يعترض على السيادة العثمانية، واتهموا حكومة حقِّي في تقريرهما بعدم الاهتمام بتعزيز القوات النظامية في المنطقة، رغم معرفتها بنوايا إيطاليا الاستعمارية في ليبيا، والأكثر أنَّ حكومة حقِّي باشا عمَدت إلى إرسال معظم القوات الموجودة في ليبيا إلى اليمن[٢٢]، حتَّى تُقلِّص عدد القوات في ليبيا من حوالي أربعين ألفاً إلى أقل من خمسة آلاف، ولم تُعطِ أيَّ اهتمامٍ بتسليح القوات المتواجدة، كما أكَّد التقرير على المشاكل الاقتصادية والإهمال الإداري الذي تُعاني منه المنطقة، وختموا التقرير بـ «إنَّ الحكومة تركت طرابلس الغرب وبنغازي ميراث أجدادي العثمانيين عاجزتين عن الدفاع من كلِّ وجه! تركتهما بلا عسكر ولا سلاح ولا ذخيرة ولا ضبَّاط ولا والٍ ولا قومندان (قائد) ولا مؤن ولا نقود، تركتهما جائعتين فقيرتين!!... ومبعوثو طرابلس يطلبون عملاً بالمادة الحادية والثلاثين من القانون الأساسي[٢٣] محاكمة وزارة حقِّي باشا تخليصاً للوطن في المستقبل من تهلكةٍ يقع فيها»[٢٤].

اتفق معظم النوَّاب في مجلس المبعوثان مع هذا الطرح، محمِّلين الحكومة مسؤولية التقصير في الحفاظ على أراضي الدولة العثمانية، وعدم توفير مقومات الحفاظ عليها، وحاول بعض الاتحاديين في مجلس المبعوثان التنصل من تحمل تبعات الموضوع، وإلقاء مسؤولية التراجع في قدرات الدولة العسكرية، لاسيَّما ما يخص الأسطول الحربي، على مرحلة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)، بالقول: «لقد قامت إيطاليا بغزو طرابلس الغرب للاستيلاء عليها ولا يوجد أيَّ سببٍ لذلك... لقد تعرضنا لهذهِ الكارثة لأنَّه لم يكن لدينا أسطول، لم نفكِّر في أيِّ وقت أنَّ دولة في هذا الاتساع كان يجب أنْ يكون لها أسطول قوي، لكن ذلك ليس خطأنا، بل هو خطأ العهد السابق الطويل الأمد... لقد كان أسطولنا يُضاهي الأسطول الإيطالي في عهد السلطان عبد العزيز، ثمَّ جاء السلطان عبد الحميد ليقضي على الأسطول تماماً»[٢٥]، وشدَّدوا على أنَّه لا يمكن مساعدة طرابلس الغرب؛ لأنَّ قوات الدولة البحرية ضعيفة، وبالإمكان عوضاً عن ذلك ضرب المصالح الإيطالية في الدولة العثمانية[٢٦].

حسب القانون الأساسي للدولة العثمانية تمَّ تحويل تقرير نائبي طرابلس إلى لجنةٍ خاصة

لدراستهِ قبل مناقشتهِ في مجلس المبعوثان، ومع ذلك ظلَّ موضوع ليبيا هو المسيطر على معظم مناقشات المجلس، فعندما حضَّر الصدر الأعظم سعيد باشا برنامج وزارتهِ إلى مجلس المبعوثان لاستحصال الثقة، أكَّد أنَّ مسألة طرابلس الغرب تأتي في مقدمة مهام السياسة الخارجية للحكومة، مشدِّداً على أهمية الحفاظ على مصالح الدولة العثمانية وعلاقاتها مع الدول الأخرى، وضرورة السير «في طريق تأييد السلام وتحقيقه»[٢٧].

اشتدَّ النقاش في مجلس المبعوثان حول البرنامج الحكومي بين مؤيدٍ ومعارض، إذ دافع السيد أحمد ماهر نائب قاسطاموني Kastamonu عن موقف حكومة حقِّي باشا وسعيد باشا، مشدِّداً على صعوبة التحكم بسواحل طرابلس التي تمتد إلى مئات الأميال، والحاجة إلى أموالٍ طائلة لبناء استحكاماتها، وختم بأنَّه يريد "وزارة تحافظ على حقوق ومصالح الشعب والدولة فعلياً وحقيقياً"، وأبدى استعداده لاعتماد الوزارة ومنحها الثقة، وطالب بقية النوَّاب بالمثل[٢٨]، كما طالب السيد إمانويل كاراسو Emanuel Karasu Efendi نائب سلانيك Selanik بضرورة تشكيل الحكومة بسرعة؛ للدخول بمُباحثاتٍ لحلِّ مشكلة طرابلس الغرب[٢٩]. بالمقابل أعرب السيد إسماعيل صدقي نائب ايدن Aydin عن أسفهِ لِما حلَّ بطرابلس الغرب، وحمَّل حكومة حقِّي باشا مسؤولية ما حدث، وانتقد برنامج الحكومة الجديدة باتباع الأساليب السياسية، موضِّحاً أنَّه لا يوجد على أرض الواقع أيَّ فعالياتٍ تُثبت صدق الحكومة أو جدِّيتها، فلا يزال مصرف دي روما مستمراً بعملهِ في إسطنبول، ولا زالت حركة الإيطاليين فيها بصورةٍ طبيعية وبكامل حريتهم، وكلَّ ما قامت بهِ الحكومة هو طلب المساعدة من الدول الأجنبية، معلناً عن رفضهِ منح الثقة لهذهِ الوزارة، وراجياً من بقية النوَّاب اتخاذ الموقف نفسهِ[٣٠]. بينما استفسر نائب آخر عن معلوماتٍ وصلته من مصدرٍ موثوق حسب وصفهِ، بخصوص قيام ناظر الحربية محمود شوكت[٣١]، والذي استمر بنفس المنصب في الوزارة الجديدة، بتوجيه أوامره بإيقاف المقاومة وتراجع القوات إلى الداخل[٣٢].

لم تكن هذهِ الاعتراضات مصدر ترحيبٍ من الصدر الأعظم سعيد باشا، الذي لم يُخفِ انزعاجه منها، بقولهِ: إنَّ «حرية الكلام من أُسس المشروطية... وحرية الكلام مكفولة في هذا المجلس... لكن لكلِّ حريةٍ حدود»[٣٣]، وشدَّد على حساسية الموقف، وأهمية الإسراع في اختيار عناصر الوزارة الجديدة. وفي معرض ردِّهِ على بعض ما أُثير من اعتراضات، أوضح أنَّ الحكومة قامت بإيقاف الإنشاءات في السفارة الإيطالية في إسطنبول، وأخرجت الصحفيين الإيطاليين، كما أرجعت القادمين من إيطاليا ورفضت تقديم تأشيرة دخول لأيِّ إيطالي. كما أنكر الصدر الأعظم إصدار أيَّ أوامر من الوزارة السابقة بالتسليم وإيقاف المقاومة، موضِّحاً أنَّه أمام الحكومة خيارين، هما المواجهة العسكرية و الحل السلمي بالطرق الدبلوماسية، مؤكِّداً على عزم الحكومة على أنْ تسلك الطريقين إلى الوصول إلى قناعة أيُّهما أفضل، لكنه أعرب في الوقت نفسهِ عن قناعتهِ بعدم امتلاك الدولة العثمانية مستلزمات الحرب، وأنَّ الحل السلمي هو الأفضل[٣٤].

أثار هذا الطَّرح عدد من النوَّاب في مجلس المبعوثان، وتحول الأمر إلى سجالٍ بينه وبين السيد

لطفي فكري نائب درسيم Dersim، المعروف بنهجهِ المعارض للحكومة، والذي أعرب عن قناعتهِ أنَّ البرنامج الحكومي هو عبارة عن مقال لا أكثر، وأعلن عن رفضهِ للخيارات التي بيَّنتها الحكومة لمواجهة قضية طرابلس الغرب، واعتبرها خطَّة سقيمة، بل وحتَّى ضارة، واتهم الحكومة بأنَّها لم تقم بأيِّ إجراءٍ فعلي، ولو حتَّى إخراج الرعايا الإيطاليين، وأكَّد أنَّه إذا استمر تعامل الحكومة مع الوضع بهذا الشكل، فإنَّ إيطاليا ستستقر في طرابلس الغرب، وأنَّ "هيئة أعضاء هذهِ الوزارة ليسوا الأفراد الذين نضع فيهم الأمل لإنقاذنا من هذهِ الكارثة... إنني ومع مجموعةٍ من زملائي نُصرِّح بأننا نحجب الثقة عن الوزارة"[٣٥].

لم يُخفِ الصدر الأعظم امتعاضه من كلام السيد لطفي فكري، رغم ذلك فإنَّه علَّق على كلِّ ما أثاره من نقاط، وأكَّد أنَّ البرنامج الذي وصف بالمقالة هو محتوياتٍ قابلة للتطبيق الكامل ضمن وقتٍ قصير، وأنَّه في ظلِّ الظروف التي تمر بها الدولة العثمانية والحرب مع إيطاليا، من المهم تشكيل الحكومة بسرعة، والقرار بيد النوَّاب في مجلس المبعوثان الذين من حقِّهم اعتماد الثقة أو عدمها[٣٦]. وهنا قرر رئيس مجلس المبعوثان إنهاء المناقشة وتمَّ التصويت بمنح الثقة للحكومة[٣٧].

احتدام مناقشات الحرب مع إيطاليا داخل مجلس المبعوثان تنتهي بحلِّهِ

ظلَّت الحرب مع إيطاليا والأوضاع في ليبيا هي الشغل الشاغل لمجلس المبعوثان، حتَّى كان بين النوَّاب مَن نادى بعدم بحث ومناقشة أيِّ موضوعٍ آخر خلا الحرب، فـ«الآن يجب أنْ يكون شغلنا الوحيد هو الحرب» حسب قول السيد زخرب Kirkor Zohrap Efendi نائب إسطنبول[٣٨]، وأكَّد نائبٌ آخر بأنَّ «الأمة في حالة حرب وشعبها مشغول ليل نهار في إيجاد أسباب المقاومة»، وأنَّ من المضحك أنْ ينشغل النوَّاب بأيِّ أمورٍ غير الحرب، مثل قانون تشجيع الصناعة الذي كان مطروحاً للبحث، أو غيره[٣٩]، وطالب السيد مفيد نائب ازمت İzmit بترك الانشغال بأيِّ مواضيع، عدا الموضوع الأساسي المتمثل بالوضع في ليبيا، الذي تمَّت الدعوة للاجتماع من أجلهِ[٤٠].

رغم أنَّ جميع النوَّاب كانوا متفقين على أنَّ الاهتمام الأول يجب أنْ يكون من نصيب الأوضاع في طرابلس الغرب، خصوصاً في ظلِّ ضعف المقاومة وتراجع القوات العثمانية أمام القوات الإيطالية، فقد طالب عدد من النوَّاب التعامل مع الوضع بدمٍ بارد وتسيير أمور الدولة[٤١]. وفي العموم كانَ للأوضاع في ليبيا ضمن المرحلة الأولى على الأقل، نوع من التأثير الوحدوي ضمن صفوف مجلس المبعوثان، الذي كان جزءاً من حالةٍ أعم في الرأي العام العثماني، فالعدوان الإيطالي غير المُبرَّر على ليبيا أدى إلى تحشيد عموم المسلمين في الدولة العثمانية للدفاع عن الخلافة الإسلامية في ليبيا، والتعبير عن التأييد كان طاغياً في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، ففي العراق أصدر رجال الدين فتوى للجهاد، وبادر الآلاف من أبناء العشائر في العراق وسوريا إلى التطوع للمُشاركة في الدفاع عن ليبيا[٤٢]، وبدأت حملات جمع التبرعات لدعم القوات العثمانية في مختلف أرجاء الدولة، خصوصاً بغداد والمدينة المنورة وعكَّا وطرابلس الشام[٤٣]، مدفوعين بمشاعرهم الدينيَّة والقومية، وبكلِّ ما نشرته الصحافة العربية عن سلوك

الإيطاليين اللاإنساني والمتعالي ضدَّ الليبيين[٤٤]، ووصلت التبرعات إلى مبالغ غطَّت فعلاً جانباً كبيراً من احتياجات الدولة في ظلِّ ظروف الحرب، كما يتضح من المناقشات في مجلس المبعوثان[٤٥]، كما انهالت على مجلس المبعوثان البرقيات المؤيدة للدولة العثمانية في المواجهة مع إيطاليا[٤٦].

في هذهِ الأجواء ارتفعت الأصوات بين العديد من أعضاء مجلس المبعوثان إلى توحيد الصفوف، واتفق الجميع على توجيه برقية استنكار إلى برلمانات الدول الكبرى؛ لتعريفهم بالعدوان الإيطالي على ليبيا، وكلَّ التجاوزات التي قامت بها إيطاليا هناك، وجاء في البرقية: «لقد قامت الحكومة الإيطالية بالاعتداء على طرابلس الغرب، التي هي جزء من الدولة العثمانية، وخالفت كلَّ القوانين المدنية، وقواعد حقوق الدول، فقامت بأسر المدنيين والطلَّاب، وألقت القبض على المتطوعين وبدل معاملتهم أسرى حرب حسب اتفاقية لاهاي، اعتبرتهم عُصاة وقامت بقتلهم، كما قتلت النساء والأطفال العُزَّل، وتعرضت للمُصلِّين في المساجد بطريقةٍ منافية للإنسانية والمدنية. إنَّ مجلس المبعوثان يستنكر هذهِ الأعمال ويلفت نظر كلَّ مُحبِّي السلام وكلَّ العالم المتمدن، ويرجو تبليغه للمجالس بدولكم»[٤٧]. كما وافق المجلس بالإجماع على قرارين، خصَّ الأول تأمين مرتبات نوَّاب طرابلس وبنغازي الذين بقوا في ليبيا ضمن قوات المقاومة، والثاني بخصوص تأمين مقاعد دراسية للطلَّاب الليبيين الذين أُغلقت مدارسهم في ليبيا، وهو ما وجد استجابةً سريعة من الحكومة، كما وافق المجلس على التخصيصات المالية في الميزانية لأغراض الحرب[٤٨].

لم تمنع كلُّ تلك التطورات من تنامي المعارضة داخل مجلس المبعوثان، مستثمرةً ظروف الحرب ذاتها التي جمعت الصفوف، فطالب عدد من النوَّاب بتوجيه سؤال للحكومة عن «كلِّ ما يحدث في طرابلس الغرب وما يجري فيها» وعن إجراءات الحكومة في هذا الصدد[٤٩]. ولهذا الغرض تمَّ استضافة وزير الخارجية السيد عاصم في مجلس المبعوثان في الثامن من تشرين الثاني/ ١٩١١م، الذي أشار إلى فظاعة الممارسات الإيطالية في ليبيا، وأنَّ «الدم العثماني يُسفك بدون حق في طرابلس الغرب»[٥٠]، مبيناً أنَّ الحكومة قامت بالاتصال بكلِّ سفراء الدولة العثمانية؛ لكي يرسلوا استنكاراً وتنديداً إلى الدول التي يمثلون فيها عن كلِّ ما تقوم بهِ إيطاليا في ليبيا، وأيضاً تمَّ إرسال رسائل إلى الدول المشاركة في مؤتمر لاهاي الثاني[٥١] والتشهير بالمظالم التي ارتكبها الإيطاليون ضدَّ الأهالي في ليبيا، مؤكِّداً أنَّ أعمال العنف ستنتهي بفضل هذهِ الإجراءات، ومساعدة الدول الأجنبية[٥٢].

لم تكن هذهِ الإجابة مقنعةً للمُدافعين عن الحكومة والمعارضين لها على السَّواء، فاستفسر أحد النوَّاب هل ستبقى إجراءات وزارة الخارجية، والحكومات التي تنتمي لها، عبارة عن استنكار؟[٥٣]، وطالب نائب آخر بمُحاسبة كلِّ مَن «وضعوا طرابلس الغرب في هذهِ الحالة»[٥٤]. وطوال يومين كانت الحكومة حاضرةً في مجلس المبعوثان في محاولةٍ لتحجيم المعارضة، وتعرض وزير الحربية محمود شوكت لانتقاداتٍ قاسية، خصوصاً وأنَّه كان أيضاً وزير الحربية في الوزارة السابقة، فما أنْ تكلَّم عن مدى انشغالهِ بالحرب وضروراتها حتَّى قاطعه نائب حماه السيد عبد الحميد الزهراوي بالقول إنَّ «المعارضة لا يصدقونك»[٥٥]، وأضاف نائب الشام السيد شفيق

المؤيـد بأنَّـه «كان يُفـترض أنْ تكونوا مشـغولين في حينـهِ وليـس الآن»[٥٦]، في إشـارةٍ منـه إلى وقـت الهجوم الإيطـالي على ليبيا، بالمقابـل أوضح محمود شـوكت بـأنَّ التقريـر الـذي قدَّمـه النـوَّاب حول طرابلـس الغـرب «مـن أولـهِ إلى آخرهِ عبـارة عن تهجم على الأعمال العسكرية، وعليَّ أنا شخصياً... لم تكن هناك ذرَّة واحدة من الإهمال أو التسـيب في موضـوع طرابلس الغرب»[٥٧]، وأكَّد أنَّه إذا سَـمِع الناس توضيحاته فسيشـاركونه القناعة بأنَّه لم يكن طرفاً لأيِّ إهمال[٥٨].

دفع كلام محمود شـوكت النائب لطفي فكري باتهامـهِ، ضمـن خطـابٍ طويـل، بأنَّـه «يريـد أنْ يجعـل من نفسـهِ نموذجاً لكلِّ القوات العسـكرية، حاشـا ثمَّ حاشا، إنك لسـت مثالاً للعسكرية»[٥٩]، وأوضح أنَّه عندما ظهرت مسـألة طرابلس الغرب لم يكـن هنـاك أيَّ اسـتعداداتٍ رغـم التحذيـرات الكثيرة، وبدا واضحـاً أنَّ الدولة العثمانية لا تمتلك أيَّ قـدراتٍ للدفاع عن نفسـها، وأضـاف «إذا كان المطلوب هو حكومة مسـتبدة لأجل سلامة الدولة والوطن، تسـتدعي السـكوت عـن كلِّ حركةٍ غير قانونيـة، وعـدم إصـدار أيِّ صـوت، وأنْ يصبـح المحيـط كأنَّـه هدوء المقابـر، فيجـب أنْ نعترف أننا نخلـط الأوراق... أمَّـا إذا أردنـا أنْ نـترك هـدوء المقابر، وأنْ نرجع إلى حكم المشروطية ونظمها قبل كلِّ شيء فـلا بدَّ أنْ تعذروا ما نقـوم بهِ من صخبٍ وصراخ. لا يتحقَّق شيء بدون صراخ، ولن نتوقف حتَّـى نصل إلى المـاء»[٦٠]. وارتفعت الأصوات بين صفوف المعارضة داخل مجلـس المبعوثان مؤيدةً لِمَا طرحه لطفي فكري، ومتهمةً محمود شوكت برغبتهِ بإعـادة الحكم الدكتاتوري في الدولـة، الأمر الذي دفع الصدر الأعظم لأنْ ينبري بالدفاع عن وزارتهِ عموماً، وعن محمود شوكت على وجه التحديد، في أجواءٍ غلـب عليها الطابـع الديمقراطي في الطَّرح والمناقشـات، ومحاولـة لاسـتيعاب المعارضـة مـن جانب الصدر الأعظم ووزرائه الذين كان واضحاً أنَّهم لم يكونوا مرتاحين لكلِّ ما أُثير ضدَّهم[٦١].

اسـتمر العديد من النوَّاب في مجلـس المبعوثان بالمطالبة بمعرفة أسـباب ما جرى في ليبيا، من ذلك التقرير الذي قدَّمه أسـعد باشـا، والذي قرر مجلس المبعوثـان تحويله لصيغة شـكوى، طالب الحكومة فيه بالكشـف عن أسـباب تخفيض عدد القوات في طرابلـس الغـرب، وعدم اهتـمام الحكومـة بعدَّتها وعتادهـا ومؤنتهـا، وأيضاً عن سـبب عـدم اهتمام الحكومـة بالتحذيـرات الكثيرة التـي كانت تصلها مـن السـفير العثـماني في روما عـن رغبـة إيطاليا في احتـلال ليبيا، بل لم تحاول حتَّى تعزيز قواتها هناك، وما السـبب الـذي جعلها لم تحاول صـدَّ العدو من البحـر، واختيارهـا الوضـع الدفاعـي وانسـحاب القوات إلى الداخل[٦٢].

مـا لبثـت أنْ ازدادت أصـوات المعارضـة، خصوصـاً من جانـب النـوَّاب العرب، إثـر توارد الأنبـاء عـن تقـدم القـوات الإيطاليـة في ليبيـا، وبـدأت الانتقـادات تزداد قسـاوةً عـلى الحكومة، بخصوص ضعـف إجراءاتها وتخلفها العسـكري، وحـاول عدد من النـوَّاب المحايديـن التقريب بين النـوَّاب من جمعيـة الاتحـاد والترقِّي والنـوَّاب من حـزب الحرية والائتلاف؛ لتعزيـز موقف الحكومة في مواجهـة ظروف الحرب، وأيضـاً لمواجهة توارد الأخبـار عن نيَّـة الحكومـة بإعطاء إجـازة لمجلس المبعوثـان أو حلِّـهِ، لكن هـذهِ المحاولـة لم تُثمر عن نتيجةٍ ملموسـة، واسـتمرت المعارضـة وانتقادات الحكومـة بالتصاعـد، فـصرَّح النائب عبـد الحميد

الزهـراوي بأنَّ «عجز هذهِ الدولـة قد اتضح، فهي لا تسـتطيع إرسـال جيش أو إمـدادات أو مؤن... بعـد ضيـاع طرابلس الغـرب اليـوم، غداً سـنفقد سـوريتنا وحجازنـا وعراقنا وغيرهـا... إنَّ النائب في مجلـس المبعوثان يعنـي تمثيل هذهِ الأُمـة المغلوبة عـلى أمرهـا... طرابلس الغـرب تضيـع... ونحن لا نسـتطيع حتَّى تقديـم استفسـار للحكومة، قيل لنـا لا تزعجوا الحكومة»[٦٣]. وضمن المعنى نفسـه قال نائب سـينوب السـيد رضا نـور، خلال نقاشٍ طويل خاضه مع الاتحاديين في المجلس «يقولون بما أننا في حالة حرب فإنَّ المجلس سـيُزعج الحكومة» مسـتفهماً «لمـاذا تخـاف الحكومة من المجلـس»[٦٤]، موضحـاً مخاوفـه مـن أنَّ الحكومـة تريـد تعطيـل المجلـس والتخـلِّي عـن ليبيا، وهي مخاوف شـاركه فيها العديد مـن النوَّاب[٦٥]. وامتـدت الانتقادات إلى مجلس المبعوثان نفسـه، فانتقده نائب حماه السيد خالد البرازي لعدم اتخاذهِ أيِّ قرارٍ فاعل ضدَّ الغزو الإيطـالي لليبيـا، موضحاً تصـوره بأنَّهـم لم يقوموا «بأيِّ شيء سـوى اعتماد الـوزارة، كأنَّ اجتماعنا هو لمجرد منح الثقة للوزارة»[٦٦].

بالمقابـل صرَّحـت الحكومـة عـلى لسـان وزير المعارف بأنَّ هناك تصدعاً كبيراً بين مجلس المبعوثان والحكومة، ومع استمرار هذا الخلاف فإنَّ الحكومة سـتبقى في أزمـة، والمجلـس ضعيفاً معطَّـلاً، وهو وضع لا بدَّ من تغييرهِ.

لقد كان من الواضح أنَّ الحكومة لم تعد تستطيع التعامل مع المعارضة في مجلس المبعوثان، الأكثر من هـذا أنَّ الاتحاديين بدأوا يلمسـون بوضوح تراجع شـعبيتهم، والتي بدت واضحةً خلال الانتخابات الفرعيـة التي جرت في إسـطنبول عَقِـب وفاة أحد نوَّابها، والتي فاز بها أحد أعضاء الحرية والائتلاف بنتيجـة (١٩٧) صوتـاً مقابـل (١٩٦) صوتـاً[٦٧]. ووصلـت الحكومـة إلى الاقتنـاع بأنَّ الحـل الأمثل للوضع هو حلِّ البرلمان، ولهذهِ الغاية طرح الصدر الأعظـم عـلى مجلس المبعوثـان تعديل المـادة (٣٥) بإعادتهـا إلى وضعهـا الأصلي الذي جاء في دسـتور ١٨٧٦م، والـذي يعطـي السـلطان صلاحيـة حلِّ المجلـس، بعـد أنْ قُيِّـد هـذا الحـق بالحصـول على موافقـة مجلـس الأعيـان بموجـب تعديـل المادة في الثامـن والعشرين مـن آب ١٩٠٩م، ورغم الجدل الكبير الذي أُثير على هذا الطَّرح ورفضهِ من نوَّاب المعارضة، فـإنَّ الحكومة نجحـت في الحصول على الكثـير مـن الأصـوات، لكنهـا فشـلت في تمريـرهِ بسبب عدم الحصول على أكثرية الثلثين[٦٨].

أصرَّ الاتحاديون على حلِّ المجلس وقرروا تمرير ذلـك من خلال مجلس الأعيـان الذي عقد اجتماعاً في السـادس عـشر من كانـون الثاني، وافـق خلاله على حلِّ المجلـس بأغلبية (٣٩) صوت مقابل (٥) أصوات فقط. وعلى هذا الأساس أصدر السلطان، تحـت ضغط الاتحاديين، إرادةً بحلِّ المجلس وذلك في جلسـة الثامن عـشر من كانون الثـاني ١٩١٢م، جـاء فيهـا: «اسـتناداً عـلى نصِّ المـادة السـابعة من القانون الأسـاسي والتي تخولنا حلَّ المجلس، وبناءً على موافقـة مجلس الأعيان، فإننـي أُصدر أوامري لحـلِّ مجلس المبعوثـان الحـالي. واعتباراً مـن تاريخ الحل ولمدَّة ثلاثة أشهر يتم اجتماع الهيئة الجديدة من النـوَّاب بعد إجـراء انتخابهم. تحول إرادتنا السـنية إلى الصدارة لاتخاذ إجراءاتها»[٦٩].

مجلس المبعوثان الجديد وعقد الصلح مع إيطاليا

كان فـوز حـزب الحريـة والائتـلاف في

الانتخابات التكميلية في كانون الأول/ ١٩١١م، حتَّى وإنْ كان بفارق صوتٍ واحد، بمثابة جرس إنذار للاتحاديين الذين اقتنعوا بأهمية تحجيم المعارضة إذا ما أرادوا الحفاظ على موقعهم في السلطة؛ لذا حرصوا على الحصول على الأغلبية في الانتخابات المُزمع القيام بها، وكانوا في الأساس يمتلكون إمكاناتٍ سلطوية وتنظيمية ومادية لم يمتلكها منافسوهم، ومع ذلك عمَدوا إلى استخدام كلَّ الوسائل لتحقيق غايتهم سواءٌ كان الإقناع أو الإجبار، الترغيب أو الترهيب، ولم يتردَّدوا حتَّى في استخدام التزوير، مستغلين الأحكام العُرفية القائمة، وقد دفع حجم القوة والعنف المُستَخدمين في هذهِ الانتخابات البعض إلى تسميتها بانتخابات العصا الغليظة[٧٠].

كانت قضية الاحتلال الإيطالي لليبيا حاضرةً بقوة في الدعاية لهذهِ الانتخابات، فقام الائتلافيون بتحميل الاتحاديين مسؤولية ما حصل في ليبيا، وشنَّوا حملةً قوية ضدَّهم في هذا الصدد بين صفوف العرب على وجه التحديد. بالمقابل كان الاتحاديون قلقين من تراجع نفوذهم بسبب الأحداث في ليبيا، ولمواجهة ذلك حاولوا استخدام خطاب عثماني إسلامي لتجميل صورتهم بين المسلمين. غير أنَّ تطور الأحداث أثبت أنَّ مخاوف الاتحاديين من هذا الموضوع لم تكن صحيحة، بل بالعكس، إذ نتج عن الهزائم في ليبيا زيادة قدرة الاتحاديين على تحشيد التأييد بدلاً من زيادة المعارضة، فانتقال الحرب إلى السواحل السورية في أوج الحملة الانتخابية في شباط، عندما أقدمت القوات الإيطالية بضرب السواحل الشرقية للبحر المتوسط في محاولةٍ للضغط على الحكومة العثمانية لتقديم تنازلاتٍ في ليبيا، ساعد الاتحاديون على استثمار الذعر الناجم عن ذلك في التأكيد على وحدة الصف ضدَّ العدوان الأجنبي، وفي المناطق الداخلية البعيدة عن التماس مع هذا العدوان عمَد الاتحاديون إلى تنظيم الاجتماعات والتظاهرات الحاشدة لإدانة العدوان الإيطالي، والدعوة إلى وحدة المسلمين للنجاح في مواجهتهِ[٧١].

وقد لخَّص السفير البريطاني في إسطنبول الموقف الشعبي قائلاً: «الرأي السائد يؤشر إلى أنَّ جمعية الاتحاد والترقِّي ستُحقِّق الانتصار. فنظراً لكونها الحزب الوحيد المتمتع بقوة واضحة ثمَّة إقرار بأنَّ نجاحها أمرٌ مرغوب بهِ، ويصب في مصلحة البلاد؛ لأنَّه إذا تم إلحاق الهزيمة بالاتحاديين فإنَّ ذلك سيُضيف زخماً جديداً لقوى التمزيق والتخريب، بل وربما وفَّر ذلك تشجيعاً للبلدان المجاورة، خصوصاً وأنَّ أيَّ معارضةٍ داخل المجلس لن تستطيع بأيِّ حال أنْ تكون أكثر من كتلةٍ صغيرة جداً»[٧٢].

جرت انتخابات مجلس المبعوثان في نيسان ١٩١٢م وحقَّق الاتحاديون فيها أغلبية ساحقة، ولم يفز من المعارضة سوى ستة نوَّاب من مجموع مئتين وأربع وثمانين نائب[٧٣]. كما لم يتم إعادة انتخاب سوى الخُمس من نوَّاب المجلس القديم[٧٤].

بعد اختلافٍ ونقاشٍ طويلين عُدَّ المجلس الجديد متمماً للدورة الانتخابية الأولى التي بقي لها سنة واحدة، وعقد المجلس أولى جلساتهِ في الثامن عشر من نيسان ١٩١٢م بكلمةٍ من السلطان، كان القسم الأكبر منها خاصاً بليبيا، فقال «إنَّ الحرب بدأتها حكومة إيطاليا بغير حق، وبشكلٍ مخالف لكلِّ العهود والمواثيق الدولية، ورغم الرغبات من العديد من الجهات في بدء مباحثات الصلح فإننا

مستمرون في الحرب، إلَّا أننا نرغب بلا شك في نوعٍ من الصلح، لكن هذا الصلح يجب أنْ يكون محافظاً على حقوقنا في الحكم الفعلي الكامل. إنَّ جنودنا وقواتنا البرية والبحرية مع المجاهدين أبنائنا العرب البواسل يبذلون ما استطاعوا ليحافظوا على حقوق الوطن بكلِّ عزمٍ وبسالة تستحق التقدير»[٧٥].

من الواضح من خطاب العرش أنَّ الحكومة تريد عقد الصلح مع إيطاليا، ولأجل ذلك بدأت بمباحثاتٍ مع إيطاليا منذ تشرين الثاني ١٩١١م، وقد سعت إيطاليا إلى الضغط على الدولة العثمانية للحصول على ما تريد من خلال مهاجمة الجزر العثمانية في بحر إيجة في نفس وقت انعقاد المجلس[٧٦].

كان من أبرز نشاطات المجلس الجديد هو إغلاق صفحة كانت قد فُتحت في أول جلسة للمجلس القديم والمتمثلة باتهام حكومة حقِّي باشا بالتقصير والمُطالبة بالتحقيق معه، إذ قدَّمت اللجنة المُكلَّفة بالتحقيق بالموضوع تقريرها بتبرئتهِ وكلَّ وزرائهِ من أيِّ خطأ إداري[٧٧].

إنَّ أسلوب حلَّ المجلس وكلمة السلطان في افتتاح المجلس الجديد وطبيعة نشاطاتهِ أوصلت للنوَّاب العرب تصوراتٍ عن نوايا الحكومة بما يخص ليبيا، جعلتهم يتكلمون بلهجةٍ حادة مع أعضاء المجلس، ففي برقيةٍ وجَّهها نائب طرابلس الغرب سليمان الباروني إلى مجلس المبعوثان، كتب قائلاً: «إذا شرعتم في المصالحة فأيِّ وجهٍ سيبقى لكم لتواجهوا الدول الحرة والعالم الشرقي والدول الإسلامية بشكلٍ خاص... حتَّى لو تركتم أنتم فإننا استناداً إلى مفاخر وانتصارات السلطان عثمان ومُحَمَّد الفاتح سنستمر في الدفاع إلى أنْ نقهر العدو ونُنكِّل بهِ، حتَّى آخر أنفاسنا ونحصل على شرف الشهادة»[٧٨]. أمَّا نائب حماه السيد خالد البرازي فقد خاطب مجلس المبعوثان، قائلا: «اليوم تجري في المحافل السياسية مباحثات عقد صلحٍ سياسي... إنَّ ذلك أبعد من الثريا عن الثرى، حتَّى لو حصلتم على فرمان بذلك، إنني أقول باسم جميع العرب إننا سنمسح بدمائنا هذهِ المعاهدة أو الفرمان، وإنَّ ذلك لن يحدث حتَّى لو بقي فرد عربي واحد، وحتَّى لو أُسيلت كلُّ دمائنا»[٧٩].

اتفق العديد من النوَّاب مع هذا الطَّرح، وطالبوا بأنْ توضح لهم الحكومة حقيقة ما يجري، فحاول الصدر الأعظم شرح الواقع العسكري للجانبين العثماني والإيطالي، وأكَّد وجود المباحثات الخاصة بالصلح، ولكنه شدَّد على أنَّه يجب أنْ يكون بشروطٍ سليمة، تحفظ حقوق الخلافة في طرابلس الغرب وبنغازي، وتقدم إيطاليا تعويضاتٍ مادية، مؤكِّداً استعداد إيطاليا لعقد الصلح[٨٠]. وأكمل وزير الخارجية ما بدأ بهِ الصدر الأعظم مؤكِّدا أنَّ «الحرب استمرت مدَّة طويلة، وأنَّ هذهِ الحرب كما قال أحدهم قد انتهت عندما بدأت، وإذا كان صحيحاً فإننا سنذرف الدمع مقابل الدم المهدور»[٨١].

جوبه كلام الصدر الأعظم ووزير خارجيتهِ بالتصفيق داخل مجلس المبعوثان المُساند للحكومة. وعلى الرغم من أنَّ العدد الأكبر بين أعضاء مجلس المبعوثان كان مؤيداً للحكومة، فإنَّ واقع الحكومة كان هشَّاً للغاية، كما أنَّ سلوك الاتحاديين خلال الانتخابات عكس افتقارها إلى الثقة بشعبيتها وثقلها في الشارع العثماني، وهو ما دفع الجيش إلى التدخل من جديد بالسياسة، من خلال مجموعةٍ

تشكَّلت داخل صفوفهِ من ضبَّاط الجيش أطلقت على نفسها اسم (ضبَّاط الإنقاذ)، طالبوا باستقالة الحكومة ورحيل الاتحاديين عنها، وحاول الصدر الأعظم مواجهة الموقف من خلال تقديم مشروع قانون إلى مجلس المبعوثان يمنع الجيش من التدخل في السياسة، وهو ما صادق عليه المجلس فوراً، لكن ذلك بدل أنْ يحل الوضع تسبَّب في تفاقمهِ حتَّى أُصيبت الحكومة بالشلل، واضطر الصدر الأعظم إلى تقديم الاستقالة في التاسع من تموز ١٩١٢م، وتولَّى عوضاً عنه الغازي أحمد مختار باشا[٨٢] في الحادي والعشرين من الشهر نفسه، وأبعد كلَّ الاتحاديين من حكومتهِ[٨٣].

لم يُنهِ ذلك الوضع، إذ طالب ضبَّاط الإنقاذ بحلِّ مجلس المبعوثان؛ لأنَّه لم يكن يمثل الأمة، وأرسلوا برقية تهديدٍ إلى رئيس المجلس، كما أرسلوا برقيةً إلى السلطان طالبوه فيها بحلِّ مجلس المبعوثان وإجراء انتخاباتٍ جديدة، وفي الثالث من آب ١٩١٢م تمَّ توجيه تهديد بصيغة إنذار إلى مجلس المبعوثان مفادها إذا لم يُحل المجلس سيزحف الجيش خلال أيام إلى إسطنبول، وإزاء هذهِ التطورات اجتمعت الوزارة مع مجلس الأعيان وقرروا حلَّ المجلس، وصدرت إرادة سلطانية بذلك في الخامس من آب ١٩١٢م[٨٤].

عَقِب هذهِ المشاكل في الداخل وتزايد المشاكل الخارجية، وبداية بوادر الحرب البلقانية سعت الحكومة إلى حلِّ النِّزاع مع إيطاليا لمواجهة المشاكل الجديدة، وتمَّ توقيع الصلح مع إيطاليا بموجب (معاهدة اوشي) في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩١٢م، اعترفت الدولة العثمانية بموجبها بسيطرة إيطاليا على ليبيا مع احتفاظ السلطان بسلطتهِ الروحية على المسلمين هناك بوصفهِ خليفةً للمُسلمين[٨٥]. وبذلك انتهى وجود الدولة العثمانية في القارة الأفريقية في محاولةٍ منها للحفاظ على ما بقي من أراضيها في أوروبا، وتركت مقاومة إيطاليا لأهل البلد، موجهةً ضربةً كبيرة لمكانة الدولة العثمانية في نفوس المسلمين العرب، ومرحلة مهمة في تراجع الثقة، وتصدُّع العلاقات بين العنصرين العربي والتركي في الدولة العثمانية.

الخاتمة

أحدث الاحتلال الإيطالي لليبيا صدمةً كبيرة في الدولة العثمانية، ومع أنَّ الإجراءات العسكرية المتخذة لم تكن ذات جدوى تُذكر، فقد سارعت الدولة إلى دعوة مجلس المبعوثان من إجازتهِ لمناقشة الوضع.

جرت المناقشات في جوٍّ واضح من الديمقراطية سواءٌ كان ذلك بين النوَّاب أنفسهم أو بين النوَّاب والحكومة، وكانت الحرب مع إيطاليا وتطوراتها من بين أبرز أسباب نموِّ المعارضة داخل مجلس المبعوثان العثماني وصلت حدَّ الانقسام داخل المجلس بين مجموعةٍ مؤيدة للحكومة وأخرى معارضة أنضم لها معظم النوَّاب العرب في مجلس المبعوثان ومجموعة أخرى اختارت الحياد. تبنَّت المعارضة موقف الرافض لأيِّ محاولةٍ للصلح مع إيطاليا بما لا يضمن حماية السيادة العثمانية على ليبيا وتمكَّنت من تحشيد الرأي العام العثماني، خصوصاً بين العرب، ضدَّ الحكومة التي كانت تميل إلى طلب السلم وعدم تصعيد الحرب مع إيطاليا، ولم تستطع الحكومة التعامل مع المعارضة أو إثبات صحَّة موقفها، واختارت فرض إرادتها من خلال حلِّ مجلس المبعوثان. وهو ما شكَّل منعطفاً هاماً في اتجاه الاتحاديين نحو الدكتاتورية في الحكم.

استخدم الاتحاديون مختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة في انتخابات مجلس المبعوثان الجديد، فجاءوا بواحدٍ شكلي يوافق على كلِّ ما تطلبه الحكومة، وهو ما كان سبباً في إعادة تدخل الجيش في الحياة السياسية والقيام بحلِّ المجلس في آب ١٩١٢م، الذي لم يُعاد تشكيله إلَّا في أيار ١٩١٤م، وبهذهِ الفترة أنهت الحكومة العثمانية الحرب مع إيطاليا بتخلِّيها عن ليبيا، وعن كلِّ وجودٍ لها في القارة الأفريقية، فارضةً إرادتها من دون الرجوع إلى مجلس المبعوثان، متجاهلةً كلَّ شعاراتها عن الحكم الدستوري، وكان موقفها أحد الأسباب الرئيسة في فقدان الثقة بينها وبين المكوِّن العربي في الدولة العثمانية.

الهوامش
(Endnotes)

(١) أُعلن الدستور للمرة الأولى في الدولة العثمانية في ٢٣/ كانون الأول/ ١٨٧٦م، وقد أسهمت ظروف داخلية وخارجية كثيرة في إعلانهِ، وافتتح مجلس المبعوثان جلساتهِ في ١٩/ آذار/ ١٨٧٧م، ولم يتجاوز عمر جلساتهِ السنة الواحدة، إذ تمَّ حلُّ المجلس في ١٤/ شباط/ ١٨٧٨م بأمرٍ من السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) بموجب الصلاحية التي منحها الدستور له، وتمَّ تعليق العمل بالدستور لتنتهي بذلك المرحلة الدستورية الأولى في عمر الدولة العثمانية. للتفاصيل، يُنظر: نادية ياسين عبد، **الاتحاديون.. دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية أواخر القرن التاسع عشر – ١٩٠٨م**، (بغداد: ٢٠١٤م)، ص٩٠- ٩٥؛ نغم خليل إبراهيم، **التجربة الدستورية في الدولة العثمانية (١٨٧٦-١٩١٤م) دراسة تاريخية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٨ن، ص٦١- ١٠٧؛

R. Devereux, *The First Ottoman Constitutional Period. A Study of the Midhat Constitution and Parliament*, Baltimore, 1963.

(٢) "تبليغات رسمية"، "اقدام"، اون بشنجى سنه، نومرو ٥٠٨٧، ٢٤/ تموز/ ١٩٠٨م؛

Sir Telford Waugh, *Turkey Yesterday Today and Tomorrow*, London, 1930, p.110; Fazıl Nalbandoğlu, *Demokrasi ve Rejimler Politikası*, Ankara, 1950, s.41.

(٣) تميل عدد من المصادر إلى استخدام كلمة (مشروطية)، وهي الكلمة التي كانت تُستخدم في الدولة العثمانية إشارةً إلى الدستور.

(٤) للتفاصيل عن شروط أعضاء كلٍّ من المجلسين وطبيعة مهامهم، يُنظر: **القانون الأساسي**، (بيروت: ١٩٠٨م)، ص٩-١٥.

(٥) ابتسام أبو ميرز، **ستتان مفصليتان في حكم الإمبراطورية العثمانية (١٩٠٨-١٩٠٩م)**، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، ٢٠١٧م، ص٦٦؛

Tarik Z. Tunaya, *Hürriyetin İlânı İkinci Meşrutiyetin Siyasi Hayatin Bakişlar*, İkinci Bakşi, İstanbul, 1996, s.87.

(٦) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، **النوَّاب العرب في مجلس المبعوثان العثماني في إستانبول (١٣٢٦- ١٣٣٣هـ/ ١٩٠٨- ١٩١٤م)**، مجلَّة بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، ع٢١، أيلول/ ٢٠٠٧م، ص٣٧٥-٣٧٦، ص٣٨١-٣٨٢؛ نادية ياسين عبد، **الاتحاديون**، ص٣٨٨-٣٨٩؛

M. Naim Turfan, *Rise of The Young Turks Politics, the Military and Ottoman Collapse*, New York, 2000, p.151.

(٧) خلال السنة الأولى فقط من عمر الحكومة الدستورية تغيرت الوزارة خمس مرات!.

(٨) عن هذهِ الأحزاب وظروف تأسيسها وأهدافها،

يراجع: توفيق علي برو، **العرب والتُّرك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤م)**، (القاهرة: ١٩٦٠م)، ص٢٥١-٣٢٧.

(٩) للتفاصيل، يُنظر: فرانشيسكو مالجيري، **الحرب الليبية (١٩١١-١٩١٢م)**، ترجمة: وهبي البوري، (ليبيا: ١٩٧٨م)، ص١٧-٢٤؛ رغد صالح الهدلة، **المقاومة الليبية للاحتلال الإيطالي (١٩١١-١٩٢٢م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤م، ص٣٨-٤١.

(١٠) يُنظر: سامي هاشم خياله، **موقف الدول الأوربية من الحرب الإيطالية الليبية (١٩١١-١٩١٢م)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كلمنت St. Clements، ٢٠١٠م، ص٣٢-٥٢؛ سلام محمد علي حمزة الأسدي، **الغزو الإيطالي لليبيا ١٩١١م.. بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري (١٨٧٨-١٩١١م) دراسة تاريخية وثائقية تحليلية**، مجلّة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ع١٣، أيلول/ ٢٠١٣م، ص٤٠٦-٤١٤.

(١١) للتفاصيل عن الإعداد العسكري للقوات الإيطالية، يُنظر: محمد مصطفى بازمه، **العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا**، (ليبيا: ١٩٦٥م)، ج١، ص٣٩-٤٤.

(١٢) سامي هاشم خياله، مرجع سابق، ص٥٤.

(١٣) سياسي عثماني ولد عام ١٨٣٦م، درَس الحقوق وأتقن الإنكليزية والفرنسية، بدأ حياته المهنية في الباب العالي، وتنقَّل بين العديد من المهام والمناصب، وفي عام ١٩٠٨م صار وزيراً للمعارف، ثمَّ صدراً أعظم. له العديد من المؤلَّفات في التاريخ والقانون، توفِّي عام ١٩١٨م.

(١٤) للاطلاع على نصِّ الإنذار الإيطالي، يُنظر: فرانشيسكو مالجيري، مرجع سابق، ص٤٦٦-٤٦٨.

(١٥) شَهِدت الدولة العثمانية خلال السنوات الأولى من عمر المشروطية العديد من المشاكل والاضطرابات الداخلية، كان في بعضها تدخلاتٍ خارجية، لعلَّ من أبرزها حركة الإمام يحيى في اليمن، الدروز بحوران، اضطرابات كثيرة في البلقان وخصوصاً توتر خطير في ألبانيا دفعت السلطان مُحَمَّد الخامس إلى القيام بجولةٍ هناك بهدف تهدئة الأجواء.

(١٦) نقلاً عن: رغد صالح الهدله، مرجع سابق، ص٥١.

(١٧) نقلاً عن: المرجع نفسه، ص٥٢.

(١٨) للاطلاع على نصِّ رد الحكومة العثمانية على الإنذار، يُنظر: فرانشيسكو مالجيري، مرجع سابق، ص٤٦٩-٤٧١.

(١٩) فرانسيس ماكولا، **حرب إيطاليا من أجل الصحراء.. مشاهدات المُراسل الحربي البريطاني مع الإيطاليين في طرابلس**، ترجمة: عبد المولى صالح الحريبر، (طرابلس: ١٩٩١م)، ص٨٧-١٠٠؛ راسم رشدي، **طرابلس الغرب في الماضي والحاضر**، (طرابلس: ١٩٥٣م)، ص١٠٢؛ رغد صالح الهدله، مرجع سابق، ص٦٢-٧٠.

(٢٠) يُراجع: **مذكَّرات أنور باشا في طرابلس الحرب**، ترجمة: عبد المولى صالح الحرير، (ليبيا: ١٩٧٩م)؛ رغد صالح الهدله، مرجع سابق، ص٧٠-٧٦، ص٨٤-٨٨.

(٢١) اورخان سعد الله كولوغلو، **ليبيا والليبيون في مجالس النوَّاب العثمانية**، ترجمة: عبد الكريم عمر أبو شويرب، (ليبيا: ٢٠١٢م)، ص٣٥٠.

(٢٢) قامت الحكومة العثمانية بهذهِ الخطوة عَقِب اندلاع حركةٍ ثورية في اليمن ضدَّ الحكم العثماني، والتي انطلقت في العام ١٩١٠م، والتي استمرت إلى أن تمَّ عقد الصلح في العام ١٩١١م. للتفاصيل، يُراجع: فاروق عثمان أباظة، **الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢-١٩١٨م)**، (مصر: ١٩٨٦م)، ص٢٤٥-٢٩٩.

(٢٣) نصَّت المادة على أنه إذا أراد نائب تقديم شكوى ضدَّ أحد الوزراء في مجال مسؤوليتهِ فإنه حسب النظام الداخلي لمجلس المبعوثان يجب تحويل الموضوع إلى لجنةٍ خاصة تدرس التقرير المرفوع خلال ثلاثة أيام، وإذا لزم الأمر يُستدعى المشتكى ضدَّه لاستجوابهِ ويمكن تقديمه للمُحاكمة إذا

وافقت أكثرية المجلس عـلى ذلك. يُراجع: **القانون الأساسي**، ص٧-٨.

(٢٤) للاطـلاع عـلى نص التقرير كامـلاً، يُراجع: المنار (مجلَّـة)، المُجلَّـد ١٤، جـزء ١١، مـصر، تشريـن الثاني/ ١٩١١م، ص٨٦٢-٨٦٧؛

Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Beşinci İnikad, 10 Teşrinievvel 1327 (1911), s.66- 70,

(25) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Dördüncü İnikad, 6 Teşrinievvel 1327 (1911), s.24.

(26) Ibid.

(27) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Üçüncü İnikad, 5 Teşrinievvel 1327 (1911), s.21.

(28) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Dördüncü İnikad, 6 Teşrinievvel 1327 (1911), s.28-29.

(29) Ibid., s.33.

(30) Ibid., s.31-32.

(٣١) ولـد عام ١٨٥٧م من أسرةٍ بغداديـة، تخرج من الكلِّية العسـكرية في إسـطنبول، وتسـلَّم العديد مـن المناصب العسـكرية، زار عـدد مـن الـدول الأوربية منها فرنسـا وألمانيـا، وترقَّـى في الرتبـة العسـكرية ووصـل في عـام ١٩٠٥م إلى رتبـة (فريـق أول) وعُـيِّن في السـنة نفسـها والياً على كوسوفو، وقائداً للجيش الثالث بعد مشاركتهِ في القضـاء على حادثـة ٣١/ آذار/ ١٩٠٩م، صار وزيراً للحربيـة في ١٩١٠م، ثـمَّ صـدراً أعظـم في كانون الثاني ١٩١٣م، وبقـي في منصبهِ لحين اغتيالهِ في منتصف العام ذاتهِ. يُنظر: إسـماعيل نوري الدوري، **محمود شـوكت.. خديعـة جماعـة الاتحـاد والترقِّـي في خلع السـلطان عبد الحميـد الثـاني**، مجلَّة جامعـة تكريت للعلوم الإنسـانية، المُجلَّد ١٦، ع٣، آذار/ ٢٠٠٩م، ص٣٢٩-٣٣٩.

(32) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Dördüncü İnikad, 6 Teşrinievvel 1327 (1911), s.34.

(33) Ibid.

(34) Ibid., s.34-38.

(35) Ibid., s.40-41.

(٣٦) للاطلاع على النـص الكامل لكلمة الصدر الأعظم في مجلس المبعوثان، يُنظر:

Ibid, s.41-43.

(37) Ibid., s.43-44.

(38) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Beşinci İnikad, 10 Teşrinievvel 1327 (1911), s.78.

(39) Ibid., s.79.

(40) Ibid., s.78.

(41) Ibid., s.80.

(٤٢) يُنظر: رنا سليم شاكر العزاوي ووائل جبار جودة النداوي، **فتوى الجهاد للمرجعية الدينيَّة في النجف ضدَّ الاسـتعمار الإيطالي في ليبيـا عام ١٩١١م**، مجلَّة كلِّية التربية الأساسـية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعـة بابـل، ع٢٢، آب/ ٢٠١٥م، ص٥٢٣-٥٢٩.

(٤٣) المرجع نفسه، ص٥٢٧؛

Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Onyedinci İnikad, 5 Teşrinisani 1327 (1911), s.466; Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Yirminci İnikad, 13 Teşrinisani 1327 (1911), s.40.

(٤٤) يُنظر مثلاً: محمد سـيد كيلاني، **الغزو الإيطالي على ليبيا والمقالات التي كُتبت عنها في الصحف المصرية**

ridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Onikinci İnikad, 26 Teşrinievvel 1327 (1911), s.287.

(53) Ibid.

(54) Ibid.

(55) Ibid., s.290.

(56) Ibid., s.291.

(57) Ibid., s.294.

(58) Ibid.

(59) Ibid., s.301.

(60) Ibid., s.302.

(61) Ibid., s.302- 324.

(62) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.2, İçtima Senesi.4, Yirminci İnikad, 13 Teşrinisani 1327 (1911), ..44-45.

(63) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.2, İçtima Senesi.4, Otuzdördüncü İnikad, 27 Kanunuevvel 1327 (1911), ..400-405,

(64) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.2, İçtima Senesi.4, Otuzbeşinci İnikad, 28 Kanunuevvel 1327 (1911), ..436.

(65) Ibid, ..436,441.

(66) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.2, İçtima Senesi.4, Otuzsekizinci İnikad, 2 Kanunusani 1327 (1911), ..533.

(67) Hasan Kayali, Arabs and the Young Turks. Ottoman Arabism and Islamism in the Ottoman Empire 1908- 1918, Londun, 1997, p.86.

ما بين (١٩١١-١٩١٧م)، (القاهرة: ١٩٩٦م).

(45) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.2, İçtima Senesi.4, Yirmibirinci İnikad, 14 Teşrinisani 1327 (1911), s.76.

(46) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Yirminci İnikad, 13 Teşrinisani 1327 (1911), s.40-41.

(47) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Onüçüncü İnikad, 27 Teşrinievvel 1327 (1911), s.335.

(48) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Yedinci İnikad, 15 Teşrinievvel 1327 (1911), s.135,

(49) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.2, İçtima Senesi.4, Dokuzuncu İnikad, 19 Teşrinievvel 1327 (1911), s.205; Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Onikinci İnikad, 26 Teşrinievvel 1327 (1911), s.286.

(50) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.1, İçtima Senesi.4, Onikinci İnikad, 26 Teşrinievvel 1327 (1911), s.286-287.

(٥١) تمَّ عقد هذا المؤتمر عام ١٩٠٧م بعد مؤتمر لاهاي الأول الـذي عُقد في ١٨٩٩م، وهدف المؤتمرين إلى وضـع هيكلية لتسـوية النزاعـات الدولية، وخرج مؤتمـر ١٩٠٧م باتفاقيـةٍ خاصـة باحـترام قوانـين وأعراف الحرب البرية.

(52) Meclisi Mebusan Zabıt Ce-

(68) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.2, İçtima Senesi.4, Yermibeşinci İnikad, 3 Kanunuevvel 1327 (1911), ..203-216; Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.2, İçtima Senesi.4, Yirmialtinci İnikad, 5 Kanunuevvel 1327 (1911), ..219; Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.1, Cilt.2, İçtima Senesi.4, Otuzikiinci İnikad, 28 Kanunuevvel 1327 (1911), s.352-371.

(69) M. Naim Turfan, Op. Cit., pp.176- 177;

نغم خليل إبراهيم، مرجع سابق، ص١٧٠-١٧١.

(70) Hasan Kayali, Op. Cit., pp.88-89;

بول دومون وفرانسوا جورجو، **موت إمبراطورية** (١٩٠٨-١٩٢٣م)، ضمن كتاب (تاريخ الدولة العثمانية)، إشراف: روبير مانتران، ترجمة: بشير السباعي، (القاهرة: ١٩٩٣م)، ج٢، ص٢٨٠.

(71) Hasan Kayali, Op. Cit., pp.86-89.

(72) Quoted in: Ibid., p.89.

(٧٣) بول دومون وفرانسوا جورجو، مرجع سابق، ص٢٨٠.

(74) Hasan Kayali, Op. Cit., pp.89.

(٧٥) نقلاً عن: اورخان سعد الله كولوغو، مرجع سابق، ص٦١٧-٦١٨.

(٧٦) سامي هاشم خياله، مرجع سابق، ص٧٧.

(77) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.2, Cilt.1, İçtima Senesi.1, Sekizinci İnikad, 16 Mayis 1328 (1912), s.134-137.

(78) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.2, Cilt.1, İçtima Senesi.1, Onikinci İnikad, 28 Mayis 1328 (1912), s.240.

(79) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.2, Cilt.1, İçtima Senesi.1, Sekizinci İnikad, 19 Haziran 1328 (1912), s.613.

(80) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.2, Cilt.2, İçtima Senesi.1, Otuzçüncü İnikad, 2 Temmuz 1328 (1912), s.315- 320.

(81) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridasi, Devre.2, Cilt.2, İçtima Senesi.1, Otuzçüncü İnikad, 2 Temmuz 1328 (1912), s.321.

(٨٢) سياسي وعسكري عثماني، ولد في بورصة عام ١٨٣٩م، ثمَّ انتقل إلى إسطنبول لإكمال دراستهِ في المدرسة الحربية، شارك في القضاء على العديد من التمردات والحركات في الدولة العثمانية، في عام ١٨٧٣م عُيِّن والياً على اليمن، وعُيِّن والياً على كريت في ١٨٧٦م، برز في الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨م) ومنها حصل على لقب (غازي)، في عام ١٩١٢م شَغِل منصب الصدر الأعظم وما لبث أنْ استقال منه بسبب الخسارة في حروب البلقان، توفِّي ١٩١٨م. «الرسالة» (مجلَّة)، مصر، ع٥٠، بتاريخ ١٨/ حزيران/ ١٩٣٤م؛

M. Naim Turfan, Op. Cit., p.184.

(83) Hasan Kayali, Op. Cit., p.90; M. Naim Turfan, Op. Cit., pp.179-184; B. Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Second Edition, London, 1968, p.224.

(84) M. Naim Turfan, Op. Cit., pp.185-187.

(٨٥) صلاح العقَّاد، **ليبيا المعاصرة**، (القاهرة: ١٩٧٠م)، ص١٥-١٦.

Discussions of the Almabeauthan Ottman Council of the Italian Occupation of Libya (1911-1912) Between Democracy and Dictatorate

Asst. Lect. Nadia Yasien Abd
University of Baghdad / College of Arts

Abstract:

After the Union and Progress Committee Revolution of 1908 and the successful reintroduction of the Ottoman Constitution of 1876, the Unionists began to hold parliamentary elections, which were held in accordance with the electoral law issued by the Mebusan Council in 1877 within the first constitutional experiment in the Ottoman Empire 1876-1878, and was restored Published on September 20, 1908. After the elections the Unionists were able to settle it in their favor by winning the majority of seats in the Mebusan council in its first legislative session in 1908-1912.

The Mebusan Council began its sessions on December 17, 1908 at a difficult time in the history of the Ottoman Empire internally and externally. One of the most important things faced by the Ottoman Empire was the Italian invasion on Libya, which began on September 29, 1911. The issue dominated the discussions of the Mebusan Council as soon as its sessions resumed on October 14, 1911. Tripoli deputies put the issue for discussing in a manner consistent with the scale of the event, demanding that the Ottoman ministry be tried for treason for wasting an important part of the state›s territory. The deputies in the Mebusan Council interacted, in general, with this demand and accused the government of negligence and failure to provide the requirements to defend Libya. The subject of the invasion Italy over Libya dominated on the remainder of the first legislative session and extended even to the second legislative session, which opened in April 1912.

Through this paper, we are trying to find out the nature of the discussions in the Mebusan Council regarding the Italian occupation of Libya? Were the deputies in the Mebusan Council in agreement? Could the deputies speak freely and present their ideas as they want? What is the position of the Arab deputies? Who was the one who had the highest word in the Ottoman decision? the Mebusan Council or the Government? And other questions that help to come up with a vision of whether the Mebusan Council is democratic or not.